الحوكمة وسيلة من وسائل الإصلاح الاقتصادي

كاظم موسى

الحوكمة مصطلح اقتصادي حديث ، يتضمن عددا من التعاريف غير المحددة لكونه يتداخل في العديد من الجوانب الاجتماعية والقانونية والإدارية فضلاً عن الاقتصادية.

وقد عرف البنك الدولي، الحوكمة، بأنها الأسلوب الذي تمارس به السلطة ادارة مصادر الدولة الاقتصادية (الموارد المالية) من اجل التنمية.

اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفت، الحوكمة، بأنها القواعد التي تتحكم باعمال المنشآت وطرق إدارتها، ويحدد هيكلها توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها وهم مجلس الادارة والمديرون والمساهمون.

ترتكز، الحوكمة، على عدة محاور في المقدمة منها الشفافية فيما يتعلق بنظام المعلومات واطلاع المستفيدين (المساهمين في الشركات) على تفاصيل المعاملات وطرق اتخاذ القرارات من قبل مجالس الإدارة والأسباب الموجبة لذلك والفائدة المتوخاة من تلك القرارات والنتائج المترتبة عليها وتبيان المواقف المالية من خلال اطلاع المساهمين عليها توخيا لتوسيع دائرة المشاركة والرقابة ودعم عملية تصويب الأخطاء، بما يفضي الى تحصين النتائج في القرارات والخطوات المستقبلية كذلك تعد عملية مكافحة الفساد المالي والإداري محوراً مهما وأساساً في حوكمة الشركات لكونها تمثل تهديداً خطراً لعمليات التنمية والإصلاح الاقتصادي والتي يتوجب التحسين لها والسيطرة عليها ولجمها وتحجيم مضارها، استنادا الى محور الشفافية، الذي يعد ركيزة أساسية للاعمال الناجمة، والتي يتوقف عليها تشجيع المستثمرين وإقناعهم بمدى كفاءة وحسن اداء الشركات وبشكل يدفعهم الى الاقتناع بجدوى استثمار مزيد من الأموال لجني اكبر قدر ممكن من الأرباح، ما يدفع الى توسيع اعمال الشركات وبالتالي إرباحها وزج المزيد من العمالة في مفاصل العمل المختلفة ما يفضي الى منفعة جميع الأطراف، وتدوير عجلة النشاط الاقتصادي صوب النماء، هذا الى جانب اعتماد المعايير الدولية في حوكمة الشركات.

وهناك العديد من التجارب في هذا الصدد جرت في عدد غير قليل من الدول كروسيا والمكسيك ودول اوربا الشرقية ودول جنوب شرق اسيا، التي تعرضت الى انهيارات مالية كبيرة، دفعت الجهات الحكومية فيها الى حوكمة الشركات وتقويم ادائها لارتباط تلك العملية بعملية البناء والاصلاح الاقتصادي.

وفي العراق الذي يمر بمرحلة التحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق، تدعو الحاجة الى ايجاد هيكل حكومي – اهلي (مشترك) لحكومة الشركات الحكومية والأهلية، لكون تلك الشركات وخصوصا الحكومية منها تشكل عبئا ثقيلا على الميزانية العامة، جراء سوء الاداء وتفشي حالات الفساد المالي والإداري فيها، ما جعلها تستند الى الدعم الحكومي، بدلاً من رفد الميزانية العامة بالمواد المالية ما ينجم عنه هدر للاموال العامة بدلاً من تنميتها.

لذلك تعد عمليات خصخصة الشركات الحكومية الفاشلة، وسيلة ناجعة عن وسائل الحوكمة اذ ان الهدف المركزي للحوكمة يتمثل بعملية الاصلاح الاقتصادي وتدوير عجلة الاقتصاد بشكل سليم، لتحقيق التنمية والتطور ، كذلك تعتمد الحوكمة صياغة قرارات وإيجاد انظمة توافق سير الاعمال الناجمة للشركات وتدعم مسيرتها ، وتقويم اعمال الشركات المتلكئة ووضع الخطط الكفيلة بتحسين ادائها، وبذلك تدفع الحوكمة لصياغة قوانين تتماشى ومتطلبات سير الاعمال في الشركات والمنشآت في القطاعين العام والخاص بغية الوصول الى مرحلة الأداء الامثل وبما يحقق الغايات المتوخاة من تأسيس الشركات والمنشآت.

وفي ظل ظروف الفوضى التي يمر بها الاقتصاد الوطني وعدم تبلور خطوط المرحلة الانتقالية وتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري والسطو على الأموال العامة في شركات ومؤسسات القطاع العام تبرز الحاجة لدور الحوكمة وضرورة تحويلها من نظرية تتداول في الندوات والمؤتمرات وفي أجهزة الإعلام الى إدارة فاعلة من أدوات الإصلاح الاقتصادي تضع الاقتصاد الوطني في المسار الصحيح من خلال التخلص من مظاهر الانحراف والخلل التي تعيق تحقيق الغايات المرجوة من وجود اقتصاد معافى يؤدي دوراً فاعلاً في تحقيق الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمع.

من الواقع الاقتصادي

حق السكن ومكرمة السلطان

محمد شريف أبو ميسم

حق السكن الكريم مكفول وفق وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عام ١٩٤٨ ومن المؤكد ان ثمة أناس في ذلك الوقت ملأتهم الفرحة حين علموا بما جاء بهذه الوثيقة التي عدّت هذا الحق طبيعيا وليس مكتسبا بجانب حقوق أخرى كحق الطعام والتعليم، وربما غادر هؤلاء سطح الكوكب الى مثواهم الأخير الذي كفلته لهم وثائق السماء وطقوس الأرض دون أن يحصلوا في دنياهم على هذا الحق.. وجل ما نخشاه ألا يحصل فقراء العراق على حق السكن الكريم الذي حرموا منه على مدار الأعمار بعد أن غمرتنا واياهم الفرحة قبل ثلاث سنوات حين قرأنا في دستورنا العراقي الجديد: ان حق السكن الكريم مكفول لجميع العراقيين.. وقبلنا رهان الذين سخروا مما جاء بهذا النص وغيره من النصوص الدستورية التي تؤكد إنسانيتنا كعراقيين منحنا الله الكثير من الخيرات ، الا ان خشيتنا هذه بدأت تكبر وتستحيل الى شكل من أشكال اليأس ونحن نشاهد من تبنوا مشروع العراق الجديد وقد لبسوا رداء السلطان، معبرين عن ثقافات الأمس في توزيع المكرمات.. فمثلما كانت قطع الأراضي توزع على فئات دون أخرى في منظومة الحكم السابق لأغراض ليست لها صلة بمشروع للإسكان الوطني، اقتصر توزيع الأراضي السكنية في منظومة الحكم الحالية على فئات دون أخرى أيضا ولأغراض مماثلة، وبالتالي فمثلما كنا نجد من حصل على أكثر من قطعة سكنية في زمن السلطان نجد الأن من يحصل على قطعة الأرض وهو ليس بحاجة لها وبقيت الفئات الفقيرة من الكسبة وعمال القطاع الخاص والموظفين الجدد والمفصولين السياسيين وورثة الفقر محرومين من هذا الحق.. ونحن نتساءل أين المشروع الوطني للإسكان الذي تبنته الجهات ذات العلاقة ؟ فالعراق الذي كان بحاجة الى مليون وحدة سكنية في عام ٢٠٠٥ بحسب الأرقام المعلنة، اتضح اليوم انه بحاجة الى مليوني وحدة سكنية بحسب جهات مسؤولة.. علما ان قطع الأراضي السكنية التي تم توزيعها في بغداد والمحافظات بلغ حدا يمكن أن يحل الجزء الأكبر من المشكلة لو منحت تلك الأراضي الى من هو بحاجة اليها .. بيد ان واقع الحال يشير الى مزيد من تفاقم الأزمة بالنسبة لمن يعانونها مع الاستمرار الواضح لارتفاع (بدلات الإيجار).. ومن الواضح أيضا ان البرنامج الوطني للإسكان الذي تبنته الحكومة ، يعتمد على دور المعنيين بأزمة السكن من الجمهور عبر توليهم عملية البناء من خلال فتح باب القروض العقارية .. الا ان أغلب قطع الأراضي التي تم توزيعها لم تشمل بعمليات البناء لعدم حاجة مالكيها للسكن فتم بيعها على تجار العقارات الذين أدخلوها في بورصة سوق العقارات كجزء من فعاليات اقتصاد الظل.. والذين تولوا عمليات البناء مارسوا دور البرجوازيين الصغار- كمؤجرين- على ورثة الفقر الذين كفل لهم الدستور حق السكن الكريم بمكرمة من لدن السلطان.

ان واقع الحال يشير الى مزيد من تفاقم الأزمة بالنسبة لمن يعانونها مع الاستمرار الواضح لارتفاع (بدلات الإيجار).. ومن الواضح أيضا ان البرنامج الوطني للإسكان الذي تبنته الحكومة ، يعتمد على دور المعنيين بأزمة السكن من الجمهور عبر توليهم عملية البناء من خلال فتح باب القروض العقارية

أبو كلل يحدد مصادر جديدة لتمويل محافظة النجف

النجف/ عامر العكايشي

دعا محافظ النجف الى الاعتماد على موارد مالية جديدة للنهوض بواقع المدينة.

وقال اسعد سلطان ابو كلل لـ(المدى): ان الانفتاح الاقتصادي والاستثماري والاستفادة من الحركة التجارية والصناعية والثروات المعدنية في المحافظة هي احد مصادر التمويل الجديدة التي نعتمد عليها للارتقاء بواقع المحافظة من مختلف الجوانب.

وأضاف: ان تلك الموارد تمثل مصادر جديدة للميزانية يمكن الاستفادة منها لدعم المشاريع والحكومة المحلية وهي تؤمن تسيير العمل في المحافظة.

السفير الياباني يؤكد حرص بلاده على دعم الاقتصاد العراقي

بغداد/ المدى

ناقش السفير الياباني في بغداد شوجو أوكاوا مع بعض قادة الكتل النيابية سبل تعزيز التعاون بين بغداد وطوكيو، مؤكدا أن إقرار البرلمان العراقي مشروع القرض الياباني لبغداد من شأنه أن يسهم في توسيع استثمار الشركات اليابانية في البلد.

ارتفاع قياسي لعجز الميزانية الأمريكية في تشرين الأول وارتفاع البطالة

واشنطن/ الوكالات

أعلنت الحكومة الفيدرالية الأمريكية أنها تدخل العام المالي الجديد بعجز في الميزانية بلغ في تشرين الأول الماضي ٢٣٧,١٣ مليار دولار. وأفادت البيانات الرسمية لوزارة الخزانة الأمريكية بأن إجمالي العجز في الشهر الأول من السنة المالية سجل بذلك معدلا قياسيا يزيد بنحو أربع مرات عن العجز الذي سجل في تشرين الأول عام ٢٠٠٧ والذي بلغ ٥٦,٨ مليار دولار.

كما يزيد هذا العجز عن توقعات خبراء المال في بورصة وول ستريت بألا يتخطى المئة مليار دولار، ويعبر ذلك عن مدى الأزمة التي تعد الأسوأ في تاريخ الاقتصاد الأمريكي منذ ثلاثينيات القرن الماضي.

وأرجعت وزارة الخزانة هذه الزيادة إلى بدء تنفيذ خطة إنقاذ أسواق المال التي تبلغ كلفتها نحو ٧٠٠ مليار دولار، فقد أنفقت الحكومة منذ إقرار الخطة ١١٥ مليار دولار لشراء أسهم في كبرى بنوك البلاد المتعثرة.

كما أظهرت تقارير وزارة العمل الأمريكية أن عدد الذين سجلوا أسماؤهم للحصول على إعانات البطالة ارتفع من ٣٢ ألف نهاية الشهر الماضي إلى ٥١٦ ألف شخص في الأسبوع الأول من تشرين الثاني الجاري وهو أعلى معدل إعانات منذ هجمات أيلول ٢٠٠١.

وبذلك وصل عدد المسجلين على قوائم انتظار إعانات البطالة بحلول شهر تشرين الثاني الجاري إلى ٣,٩ مليون شخص وهو أعلى معدل منذ عام ١٩٨٣.

شركة المشاريع النفطية
شركة عامة
إعلان مناقصة رقم/ ٢٠٠٨/٥٢٩٥/٥/٢٤

عنوان المناقصة وموقعها:
تجهيز تراب طيني نظيف بكمية (٢٥٠٠٠ م٣) الى موقع مشروع مستودع كربلاء الجديد
تدعو شركة المشاريع النفطية المقاولين ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في مناقصة (تجهيز مادة التراب الطيني النظيف الى موقع مشروع مستودع كربلاء الجديد الخاص بالسداد الترابية للمستودع)، وبامكان المقاولين الراغبين الحائزين على هوية اتحاد المقاولين العراقيين وهوية تسجيل المقاولين العراقيين النافذتين من الدرجة التاسعة فما فوق (للاعمال الانشائية) وشهادة التسجيل لدى الهيئة العامة للضرائب للحصول على نسخة من وثائق المناقصة من مقر شركة المشاريع النفطية/ الطابق الاول او من مقر هيئة عمليات الوسط في محافظة بابل مقابل مبنى المحافظة/ بناية المصرف الزراعي/ الطابق الثاني/ لقاء مبلغ قدره (١٠٠٠٠٠) مئة الف دينار غير قابل للرد، مع ملاحظة ما يأتي:
١- ان التامينات الاولية المطلوبة عن هذه المناقصة تبلغ (١٪) واحد بالمئة من مبلغ العطاء ويجب ان تكون بشكل خطاب ضمان او صك مصدق.
٢- تقدم العطاءات بموجب التعليمات الواردة في وثائق المناقصة وتودع في صندوق عطاءات المقاولات المحلية العائدة لشركة المشاريع النفطية/ هيئة عمليات الوسط/ الشعبة المالية الكائنة في بابل.
٣- تهمل العطاءات التي لم ترفق بها المستمسكات المطلوبة
٤- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان
٥- ان آخر موعد لتقديم العطاءات هو الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الاحد الموافق ٢٠٠٨/١١/٣٠.

ء/ المدير العام

وزارة الصناعة والمعادن
شركة الفرات العامة للصناعات الكيمياوية

ورد سهواً ضمن اسم المناقصة الاستيرادية المرقمة ٣١/م/ف ص ك-٢/٢٠٠٨ تجهيز ماكنة طباعة الأكياس عبارة FLEX GRAPHIC PRINTING MACHINE) TYPE YF-RY-3800)، حيث ان المطلوب (ماكنة طباعة الأكياس مع الأدوات الاحتياطية فقط)، لذا اقتضى التنويه.. مع التقدير

المدير العام
ورئيس مجلس الإدارة

الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي
إعلان
مناقصة رقم ٢٠٠٨/١
تجهيز ونصب وتشغيل مصاعد كهربائية عدد/٢
لبناية الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي

تعلن الشركة العامة للتصميم والإنشاء الصناعي احد تشكيلات وزارة الصناعة والمعادن عن مناقصة تجهيز ونصب وتشغيل مصاعد كهربائية عدد/٢ لبناية الشركة وتدعو جميع المقاولين من ذوي الخبرة والاختصاص الراغبين بالاشتراك في المناقصة مراجعة مقر الشركة/ القانونية الكائن في مجمع وزارة الصناعة والمعادن- شارع النضال/ ساحة الطيران للحصول على اوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠,٠٠٠) خمسون الف دينار غير قابل للرد، علماً ان اخر موعد لتقديم العطاءات هو يوم الأربعاء المصادف ٢٠٠٨/١٢/٣ الساعة الثانية عشرة ظهراً والشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

المدير العام

محافظة ذي قار
هيئة الاعمار
الوحدة القانونية/ قسم العقود
العدد / ١٢
التاريخ ١٦/ ١١ / ٢٠٠٨

المناقصة / رقم (١٤٦) مئة وستة واربعون / تنمية اقاليم ٢٠٠٨
الى / كافة المقاولين والمجهزين والشركات العراقية والعربية والاجنبية
اعـــــــادة اعـــــــلان

تعلن محافظة ذي قار/ قسم العقود عن اعادة اعلان للمرة الثانية مناقصة للمشاريع المذكورة ادناه ضمن خطة (تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨ وحسب الشروط العامة لمقاولات اعمال الهندسة المدنية بقسميها الاول والثاني وشروط التجهيز وتعليمات تنفيذ العقود الحكومة الصادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ومجلس الوزراء وتراعى الشروط العامة للاعمال الميكانيكية والكهربائية والكيمياوية المعتمدة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في حال أي فقرة من فقرات الكشف الفني بما مذكور اعلاه.
فعلى الراغبين من الشركات والمقاولين العراقيين المصنفين من الدرجات المذكورة ادناه والشركات العربية والاجنبية من اصحاب الاختصاص مراجعة حسابات الادارة المحلية لمحافظة ذي قار لشراء نسخة من العطاء وتسعيره بالدينار العراقي علما « ان سعر العطاء الواحد (١٥٠٠٠٠) مئة وخمسون الف دينار غير قابلة للرد على ان يتم تقديم هوية التصنيف الاصلية عند شراء العطاء «يتضمن العطاء المستمسكات التالية:.
١.هوية تصنيف الشركات صادرة من وزارة التخطيط والتعاون الانمائي سارية المفعول وهوية غرفة التجارة ووثائق تأسيس الشركة بالنسبة للشركات العراقية ووثائق تسجيل الشركات العربية والاجنبية بالعراق بالنسبة للاخيرة.
٢.التأمينات الاولية تقدم على شكل وديعة نقدية أو صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من احد المصارف العراقية بالمبالغ المذكورة ازاء كل عمل ولايقبل الصك غير المصدق مطلقاً على ان يقدم الوديعة او الصك من قبل المقاول او الشركة حصراً «وبمدة نفاذ العطاء».
٣.استشهاد من الهيئة العامة للضرائب يؤيد سلامته الضريبية وبراءة ذمته نافذة (اصلية ومصورة) قسم الشركات اذا كان المتقدم شركة وتأييد من الهيئة العامة للضرائب اذا كان المتقدم مقاولاً».
٤.تقديم ما يؤكد قدرة وخبرة الشركة في مجال المقاولة المعنية مع ابراز مايثبت تنفيذ الشركة للاعمال المماثلة من جهة رسمية ان وجدت.
٥.تكون الاسعار المقدمة بالدينار العراقي حصراً (رقما) وكتابة وان يوقع على جميع مستندات العطاء وتكون الكتابة واضحة وخالية من الحك والشطب وتكون جميع الاوراق مختومة بختم المقاول مع بيان مدة انجاز العمل الكامل للشركة ورقم الهاتف وتقديم البطاقة التموينية وهوية الاحوال المدنية وبطاقة السكن.
٦.الدائرة غير ملزمة بقبول اوطأ العطاءات.
٧.شخصية المقاول محل اعتبار ولايحق له احالة هذه المقاولة او جزء منها الى مقاول ثانوي.
٨.يلتزم المقاول او الشركة بتعيين كادر هندسي مقيم في موقع العمل يقوم بتنفيذ العمل وحسب الاختصاص.
٩.على الشركة ان تقوم بتقديم (C-V) يتضمن اسماء الكادر الفني والاداري والآليات التي تعود للشركة واية موارد اخرى.
١٠.عدم ادراج أي تحفظات او شروط غير مقبولة.
١١.تقديم مايؤكد الكفاءة المالية للمتقدمين على يكون كشفا «للسنة الماضية معدا» من قبل محاسب قانوني ويصدق من قبل نقابة المحاسبين والمدققين المركز العام.
١٢.تتحمل الشركة التي يحال بعهدتها العمل كافة الضرائب والرسوم التي تفرض من قبل الدولة.
١٣.العطاء نافذ لمدة تسعين يوماً من تاريخ غلق المناقصة.
١٤.المحافظة غير مسؤولة عن آلية وصول مواد العمل الى الموقع.
١٥.ارفاق وصل شراء العطاء عند التقديم.
١٦.على الدائرة المستفيدة تنظيم مؤتمر في مقرها للاجابة على استفسارات المشاركين في المناقصة وقبل سبعة ايام من تاريخ غلق المناقصة في الاقل.
١٧.بالنسبة للمقاولين والشركات المتقدمة من خارج المحافظة يتوجب تقديم كفيل من اتحاد رجال الاعمال او اتحاد المقاولين بمحل اقامته وتبليغه واحضاره في أي وقت تشاء المحافظة في حال نشوب نزاع بينه وبين المحافظة.
١٨.يهمل أي عطاء غير مستوف للمستمسكات اعلاه ولايقبل أي عذر من جراء ذلك.
١٩.ان هذه المحافظة سوف تستعيد المقاول او الشركة غير الكفوءة من خلال تجربتها معه في المقاولات السابقة التي نفذها وعلى اساس التقييمات المعدة من قبلها.
٢٠.يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور الاعلان او أي مصاريف اخرى.
٢١.يعد هذا الاعلان جزءاً من مستندات المقاولة وجزءاً لايتجزأ من العقد وملزماً للمقاول بكل فقراته بمجرد تقديم العطاء.
٢٢.تتحمل الدائرة المستفيدة مسؤولية الكشف الفني المعد من قبلها واعتدال اسعاره وكذلك تنفيذ العمل باعتبارها ممثلاً لرب العمل بعقد المقاولة.
٢٣.يقدم العطاء في ثلاثة ظروف مختومة الاول للعرض الفني والاخر بقائمة الاسعار والثالث بالمستمسكات اعلاه وان اخر يوم لتقديم العطاءات نهاية الساعة (١٢) ظهراً من يوم الخميس المصادف ٢٧ / ١١/ ٢٠٠٨ .ويكون تسليم العطاءات في مقر هيأة اعمار ذي قار الكائن في (مبنى مديرية مجاري ذي قار القديمة).
٢٤.على مقدمي العطاءات او من يمثلهم الحضور في مبنى المحافظة القديمة بالوقت والمكان المحددين اعلاه عند فتح العطاءات ويعتبر ذلك الزاماً رسمياً.

عزيز كاظم علوان
محافظ ذي قار

ت / كما في الخطة	ت	اسم المشروع	الدائرة المستفيدة	الموقع	التأمينات المطلوبة/ بالدينار	التصنيف
102	493	اكساء شارع الجهل بطول 4 كم (المرحلة الاولى) في الشطرة	الطرق الجسور	الشطرة	1% من كلفة العطاء	الخامسة